

معوقات عمل المصارف الاسلامية في الجزائر والرقابة الشرعية عليها "بنك البركة نموذجا"

Obstacles to the work of Islamic banks in Algeria and the legal supervision over them "Al Baraka Bank as a model"

د. عزالدين نشاد¹ (1)، د. أيوب صكري (2)

Azeddine Nechad, Ayoub sakri

(1) جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، a.nechad@univ-dbkm.dz

(2) المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، a.sakri@cu-elbayadh.dz

تاريخ النشر: 2023/10/30

تاريخ القبول: 2023 /06/03

تاريخ الاستلام: 2023 /03/20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة مشكلة الصيرفة الإسلامية في الجزائر وما يواجهها من معوقات وتحديات والتي تعيق تطورها وانتشارها حتى تتمكن من تحقيق أهدافها المنشودة، الأمر الذي يتطلب تسليط الضوء على مختلف القضايا التي يجب على السلطات الجزائرية معالجتها ثم البدء في إنشاء وأنشطة مصرفية تتوافق مع الطبيعة المحافظة للبنية الاجتماعية. كما نناقش آليات الرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية في الجزائر من خلال تطبيقها على بنك البركة في الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مشكلة تأخر المدينين في السداد تعتبر من أخطر وأصعب المشاكل والمعوقات التي تواجه أي بنك إسلامي، بالإضافة إلى بعض القضايا الفكرية. والعوائق القانونية، فضلاً عن وجود حماية قانونية غير كافية وهيكل ضريبية غير واقعية، بالإضافة إلى... ضعف تنظيم البنوك الإسلامية. كلمات مفتاحية: صيرفة إسلامية، مصارف إسلامية، بنك البركة، الرقابة الشرعية، المعاملات الإسلامية.

Abstract:

This study aims to address the problem of Islamic banking in Algeria and the obstacles and challenges it faces that hinder its development and spread so that it can achieve its desired goals, which requires highlighting the various issues that the Algerian authorities must address and then begin establishing and banking activities that are compatible with the conservative nature. for social structure. We also discuss the mechanisms of Sharia control over Islamic banks in Algeria through their application to Al Baraka Bank in Algeria.

The study reached a set of results, the most important of which is that the problem of debtors' delay in payment is considered one of the most serious and difficult problems and obstacles facing any Islamic bank, in addition to some intellectual issues. And legal obstacles, as well as insufficient legal protection and unrealistic tax structures, in addition to...weak regulation of Islamic banks.

Keywords: Islamic Banking; Islamic Banking; Al Baraka Bank , Sharia control, Islamic transactions.

¹ الباحث المرسل.

1. مقدمة:

الصيرفة الإسلامية أصبحت حاجة اقتصادية ملحة لجميع المجتمعات والدول الإسلامية في جميع أنشطتها الاقتصادية مثل المعاملات والتبادلات وما إلى ذلك، لذلك تواجه البنوك الإسلامية العديد من المشاكل والتحديات في أنشطتها.

وتعد الجزائر إحدى الدول التي تسعى جاهدة لخلق نشاط مصرفي يتلائم وطبيعة التركيبة الاجتماعية المحافظة التي تسودها، وبالرغم من وجود بعض البنوك ذات الصبغة الإسلامية كبنكي البركة والسلام إلا أن العمل المصرفي الإسلامي لا يزال محدودا للغاية داخل المنظومة المصرفية بالجزائر.

وتجارب المصارف الإسلامية في الجزائر بالرغم من أنها تعود لأزيد من ثلاثين سنة، إلا أنها لا تزال تعد تجربة فنية وتستحق المزيد من الفرص لكونها تواجه العديد من الصعوبات لما مر به النظام المصرفي في الجزائر عموما من عدم الاستقرار والتحولات الكثيرة والمستمرة.

وعليه تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة مختلف القضايا والتحديات التي تواجه عمل الصيرفة الإسلامية وطرق ووسائل الرقابة عليها والتي تستلزم طرح الأسئلة التالية:

ما هي مختلف المعوقات التي تواجه نشاط المصارف الإسلامية والرقابة الشرعية عليها في الجزائر من خلال بنك البركة الجزائري؟

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الموضوع.

وتم تقسيم الدراسة حسب المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية؛
- المحور الثاني: معوقات العمل في الصيرفة الإسلامية؛
- المحور الثالث: الرقابة الشرعية في بنك البركة الجزائري.

2. الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية:

أصبح النشاط المصرفي الإسلامي جزءا من النظام المالي العالمي، يشهد حضورا قويا في العقود القليلة الماضية فأضحى يحقق ما يمكن أن يحققه النشاط المصرفي التقليدي وهو ما زاد من أهميته في الوقت الحالي.

1.2. تعريف المصارف الإسلامية:

عرفت المصارف الإسلامية على أنها "مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي"¹.

¹ أحمد النجار، المصارف الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، ع 24، بيروت، لبنان، 1982، ص: 36.

كما تعرف على أنها: تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك فيما يخص عدم التعامل بالفائدة الربوية أخذاً وعطاءً، ونظراً لهذه الطبيعة المتفردة لهذه المؤسسات فقد أطلقت عليها أسماء عديدة مثل بنوك المشاركة، بنوك التمويل البديل وحتى بنوك التمويل الأخلاقي¹.

2.2. الفرق بين المصارف الإسلامية والتقليدية:

قد تتفق البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على "اسم البنك" وهو عامل مشترك بينهما وقد يلعب كل منهما دور الوسيط المالي، ولكن كلاً من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية لها أغراض وأهداف، نقترح ما يلي: فروق مهمة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية:²

✓ عمل البنوك التقليدية يخضع لرقابة القانون دون تطبيق أو اعتبار للرقابة الشرعية بينما عمل البنوك الإسلامية يخضع لرقابة شرعية مما يعني أن كل عملية مصرفية لها عقد شرعي تراعى فيه الرقابة الشرعية والضوابط الشرعية بشكل بما لا يخالف أحكام الشريعة؛

✓ يخضع المصرف التقليدي في أعماله للضوابط القانونية دون إعمال أو مراعاة للضوابط الشرعية، أما في المصارف الإسلامية فتخضع أعمالها للضوابط الشرعية، أي أنه لكل عملية مصرفية عقد شرعي مع الأخذ في الاعتبار الضوابط القانونية وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية؛

✓ تتاجر البنوك التقليدية بسعر فائدة محدد سلفاً لجميع أنواع القروض سواء من المودعين أو المستثمرين، بينما تتاجر البنوك الإسلامية على أساس تقاسم الربح والخسارة ولا تتاجر بسعر فائدة، وهو شكل من أشكال تحريم الربا. وبدلاً من ذلك، استغل هوامش الربح.

✓ البنوك الإسلامية تتبع ضوابط الحلال والحرام، بينما البنوك التقليدية تتبع الضوابط الشرعية فقط.

3. معوقات عمل المصارف الإسلامية:

تواجه البنوك الإسلامية العديد من التحديات والصعوبات في مجال عملها، نتيجة لعدة عوامل منها السياسية والقانونية والفكرية. رغم مرور أكثر من خمسة عقود على إنشاء المصارف الإسلامية، ورغم التشكيك الذي أحاط بها بخصوص قدرتها على المنافسة، إلا أنها نجحت في ترسيخ وجودها في القطاع المصرفي على الصعيدين المحلي والعالمي، وقد تمكنت المصارف الإسلامية من تحقيق العديد من النجاحات والتغلب على العديد من المعوقات، واستفادت من التحديات لتطوير أدائها. ومع ذلك، تظل هناك بعض المشاكل والتحديات التي تواجهها، ومن بين هذه التحديات يأتي في مقدمتها مشكلة تأخر المدينين عن السداد، هذا ويعد تأخر المدينين عن السداد من بين أخطر المشاكل التي

¹ شوقي بورقة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2011، ص: 05.

² محمد البلتاجي، تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، مصر، 28/27 أبريل 2010، ص: 07.

تواجه أي مصرف إسلامي. يتعين التعامل مع هذه المسألة بشكل مفصل، حيث تتطلب إيجاد حلول فعالة لضمان استمرارية العمليات المصرفية. يتعين على البنوك الإسلامية تطوير استراتيجيات تحفيزية لتحفيز المدينين على الالتزام بالسداد في الوقت المحدد، مما يساهم في تعزيز الثقة في هذا النوع من الأنشطة المصرفية وتعزيز استقرارها في المستقبل.¹

1.3. المعوقات الفكرية والفقهية.

هناك عدة معوقات فكرية وفقهية تواجه عمل المصارف الإسلامية يمكن استعراض أهمها كما يلي:²

1.1.3. تعدد الآراء الفقهية

حيث أن الأحكام في العقيدة الإسلامية تظهر ثباتاً ووضوحاً في الآراء، بينما تتميز الأحكام المتعلقة بالمسائل الشرعية بتعدد وتنوع الآراء. ونظراً لاعتماد الفكر الاقتصادي الإسلامي في إصدار الفتاوى على أحكام الشريعة الإسلامية، فقد شهدت المصارف الإسلامية تبايناً في الآراء المتعلقة بمختلف المعاملات المصرفية.

2.1.3. ندرة الكوادر البشرية المؤهلة.

والتي تجمع بين الخبرة المصرفية والمعرفة الشرعية والكفاءة المهنية، إلا أن هناك تحديات في توفير الفقيه المتخصص في مجال المعاملات المصرفية والقضايا الاقتصادية. وهذا أدى إلى عدم قدرة الفقيه على إبداء الرأي الشرعي في بعض المسائل الاقتصادية والمصرفية.

2.3. عدم كفاية الحماية القانونية:

تعتبر القوانين المصرفية في البلدان الإسلامية، جنباً إلى جنب مع قوانين التجارة، النقد، الملكية العقارية، والضرائب، عائقاً أمام تقدم وتطوير النظام المالي الإسلامي بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، يتوقف أداء النظام المالي الإسلامي على إخلاص وأمانة المستثمرين، حيث تعتمد معظم استثمارات المصارف الإسلامية بشكل كامل على هذين العاملين. ونتيجة لهذه التشريعات الحالية، يمكن القول إن هذه الاستثمارات غير مضمونة بشكل كامل.

3.3. هيكل ضريبي غير واقعي

تعاني المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام، والمصارف الإسلامية بشكل خاص، من تحديات في مجال هيكل الضرائب والسياسة المالية في الدول التي تعمل فيها.

3. 4. ضعف الرقابة على المصارف الإسلامية:

يعد من المعروف أن بنية المصارف التقليدية قائمة على نظام الفائدة، وكذلك تتبع أنظمتها الرقابية وتخضع تلقائياً لرقابة السلطات النقدية. ومع ذلك، يتسبب تطبيق نفس نهج الرقابة على المصارف الإسلامية في ضعف فعاليتها، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تشويش طبيعتها وأسلوب عملها. يتمثل ذلك في انضمام تلك المصارف إلى نظم الرقابة بشكل اضطراري أو تكيفاً مع متطلباتها، مما قد يجعلها في بعض الأحيان تخالف أسسها التأسيسية.

¹ إسراء مهدي حميد، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد 2، 2010، ص

ص: 04-06.

² أحمد سليمان حصاونه، المصارف الإسلامية، ط1، عالم الكتب الحديثة، عمان، 2008، ص: 64.

3.5. عدم الانتشار وضعف الشبكة الحالية:

تتطلب الأنشطة المصرفية والمالية وجود بنية تحتية توزع جغرافيا بشكل مناسب، حتى تكون قادرة على أداء وظائفها بكفاءة وفعالية. يتعين أيضا أن تكون هذه البنية التحتية قادرة على خدمة الجمهور في المناطق التي يتواجد فيها أو التي يرغبون في الحصول على خدمات محددة فيها.

3.6. عدم وجود سوق مالي إسلامي:

تعد وجود سوق مالي إسلامي ضرورة أساسية للتنمية الاستثمارية الصحية، وتواجه المصارف الإسلامية تحديا في عدم توفر أدوات مالية تتمتع بالقدرة التحويلية المطلوبة، مثلما تخطى الأدوات المالية المعتادة في الأسواق المالية بالقدرة على تحويل الأموال القصيرة الأجل إلى استثمارات عند الحاجة.

3.7. تأخر المدينين الموسرين عن السداد.

تعتبر قضية تأخر المدينين الموسرين عن السداد من القضايا التي تواجه كل من المصارف الإسلامية والبنوك غير الإسلامية، حيث يؤدي تأخر المدين في الوفاء بالتزاماته إلى زيادة في الفوائد وبالتالي زيادة في الأرباح للبنك الغير الإسلامي. أما فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية، فيعتبر تأخر المدين عائقا يعيق حركتها ويؤثر سلبا على نشاطها، نظرا لتجنب تحصيل الفوائد الربوية والالتزام بمبادئ التمويل الإسلامي.

4. الرقابة الشرعية في بنك البركة الجزائر.

يوجد في الجزائر بعض فروع البنوك الإسلامية والتي تنشط على مستوى القطاع المصرفي والمالي، بحيث تمارس عليها بعض أنواع الرقابة ومنها الرقابة الشرعية اللازمة.

1.4. بنك البركة

تمنح مجموعة البركة المصرفية ترخيصا كمصرف جملة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي، وهي مدرجة في بورصتي البحرين وناسداك دبي. يعتبر مصرف البركة رائدا في ميدان الخدمات المصرفية الإسلامية على الساحة العالمية، حيث تمتد خدماته المصرفية لتشمل حوالي مليار شخص في الدول التي ينشط فيها.

قدمت كل من الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف وشركة Dagong العالمية للتصنيف الائتماني المحدودة تصنيف ائتماني مشترك للمجموعة من الدرجة الاستثمارية +BBB (الطويل المدى) / A3 (القصير المدى) على مستوى التصنيف الدولي ودرجة A+ (bh) (الطويل المدى) / (bh) A2 (القصير المدى) على مستوى التصنيف الوطني. كما منحت مؤسسة ستاندرد أند بورز العالمية المجموعة تصنيف ائتماني بدرجة +BB (على المدى الطويل) و B (على المدى القصير).

تقدم بنوك البركة خدماتها المصرفية والمالية في مجالات مصرفية التجزئة، والتجارة، والاستثمار وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. يتمتعون بمرونة وسماحة في تقديم هذه الخدمات. وتشمل مجموعة منتجاتهم خدمات الخزينة أيضا. يتجاوز رأس المال المصرح به للمجموعة 1.5 مليار دولار أمريكي، بينما تبلغ مجموع الحقوق حوالي 2.1 مليار دولار أمريكي

تمتلك المجموعة تواجداً جغرافياً واسعاً من خلال وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل موزعة في سبع عشرة دولة عبر ثلاث قارات. يديرون أكثر من 702 فرع في دول متنوعة مثل تركيا، الأردن، مصر، الجزائر، تونس، السودان، البحرين، باكستان، جنوب إفريقيا، لبنان، سوريا، العراق، المملكة العربية السعودية، وألمانيا، بالإضافة إلى وجود مكاتب تمثيل في إندونيسيا وليبيا.¹

2.4. صيغ التمويل في بنك البركة.

وتعد صيغ التمويل التي تنتهجها مجموعة البركة أحد أهم الأدوار المصرفية التي يركز عليها البنك أعماله لزيادة نشاطه المصرفي في الدول التي ينشط فيها، فهي أحد المجالات التي تتم عليه رقابة شرعية بصفة دورية من قبل الهيئات الشرعية في البنك.

2.4. 1 البيع بالإيجار

الاعتماد التجاري هو عقد إيجار أصول مقرونة بوعود بالبيع لفائدة المستأجر، ويتعلق الأمر بتقنية تمويل حديثة النشأة نسبياً، حيث يتدخل في هذه العملية ثلاثة أطراف أساسيين هم:²

- ✓ مورد (الصانع أو البائع الاصل)
 - ✓ المؤجر (البنك أو المؤسسة التي تشتري الاصل لغرض تاجيره لعميله)
 - ✓ المستأجر الذي يؤجر الأصل الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.
- و من التعريف السابق، يستنتج أن حق ملكية الأصل يرجع للبنك خلال طول مدة العقد، غير أن حق الاستغلال يعود للمستأجر.
- عند انتهاء مدة العقد يمنح للمستأجر أحد الخيارات الثلاث الآتية:
- العميل ملزم باقتناء الاصل (عقد إيجار تملكي)
 - العميل له الخيار ما بين إعادة استئجار الأصل أو إعادته الى البنك (عقد الاعتماد التجاري)
 - يستأجر العميل مرة أخرى الأصل المؤجر (تجديد عقد الاعتماد التجاري).
- والشكل الموالي يوضح أكثر.

1 <http://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=category&id=16> le : 10/01/2023.

18.05

² موقع بنك البركة الجزائر على الخط اطلع عليه يوم 2023/02/17 الساعة 14.22، <https://www.albaraka->

/bank.dz

الشكل رقم 1 مخطط توضيحي لصيغة التمويل عن طريق الإجارة



المصدر: موقع بنك البركة الجزائر على الخط اطلع عليه يوم 2023/02/17 الساعة 19:12، <https://www.albaraka-bank.dz>

2.4.2 البيع بالمراجحة

ويمكن تعريفها على أنها:¹ تعتبر المراجحة عملية تبادل تتضمن بيع سلعة أو خدمة بثمن الشراء، مع إضافة هامش ربح محدد ومتفق عليه مسبقاً بين البائع والمشتري، ويعرف هذا النوع من الصفقات بالبيع بربح محدد. الشكل رقم 2 مخطط توضيحي لصيغة التمويل عن طريق المراجحة



المصدر: موقع بنك البركة الجزائر على الخط اطلع عليه يوم 2023/02/17 الساعة 19:12، <https://www.albaraka-bank.dz>

¹ موقع بنك البركة الجزائر على الخط اطلع عليه يوم 2023/02/17 الساعة 19:12، <https://www.albaraka-bank.dz>

2.4. 3 السلم:

يُمكن تعريف السلم كعملية بيع تتضمن تأجيل التسليم للسلع. وعلى عكس المراجعة، حيث لا يشارك البنك كبائع بأجل للسلع المشتراة بطلب من عميله، يقوم البنك في حالة السلم بتأدية الدفع نقداً كمشتري للسلع التي تم تسليمها له بشكل مؤجل.¹

الشكل رقم 3 مخطط توضيحي لصيغة التمويل عن طريق السلم



المصدر : موقع بنك البركة الجزائر على الخط اطلع عليه يوم 2023/02/17 الساعة 20:15 ،

[/https://www.albaraka-bank.dz](https://www.albaraka-bank.dz)

2.4. 4 الإستصناع²

الاستصناع يمثل عقد مقاوله حيث يطلب من الطرف الثاني، المعروف بالصانع، إجراء أو بناء مشروع، ويتضمن دفع ربح محدد مسبقاً بطريقة مجزأة أو لفترة محددة. يتشابه هذا النوع من العقود مع عقد السلم، ولكن الاختلاف يكمن في أن المحتوى الرئيسي للصفقة هو التسليم بدلاً من شراء سلع جاهزة، وتشمل المواد المصنعة التي تم تحويلها عبر عدة مراحل.

¹ موقع بنك البركة الجزائر على الخط اطلع عليه يوم 2023/02/15 الساعة 11:35 ، <https://www.albaraka-bank.dz>

² موقع بنك البركة الجزائر على الخط اطلع عليه يوم 2023/02/17 الساعة 14:47 ، <https://www.albaraka-bank.dz>

شكل رقم 4 مخطط توضيحي لصيغة التمويل عن طريق السلم

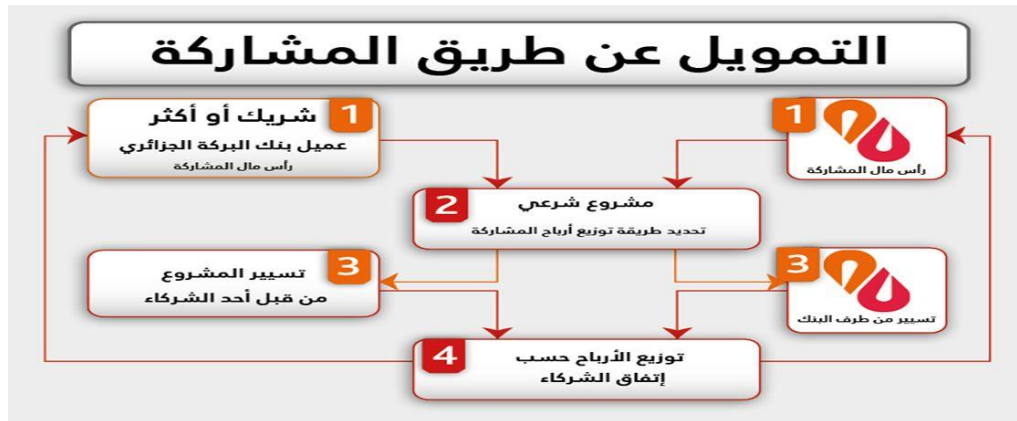


المصدر: موقع بنك البركة الجزائري على الخط اطلع عليه يوم 2023/02/18 الساعة 13:10، <https://www.albaraka-bank.dz>

2.4. 5 المشاركة¹

المشاركة تعني المساهمة بين طرفين أو أكثر في رأسمال مؤسسة، مشروع، أو عملية، مع توزيع النتائج (خسارة أو ربح) وفقاً للنسب المتفق عليها. يتم هذا التعاون بناء على الثقة وأداء المشروع أو النشاط المهني. في البنوك الإسلامية، على سبيل المثال، ينفذ مفهوم المشاركة غالباً من خلال تمويل المشاريع أو العمليات الظرفية المقترحة من قبل العملاء.

شكل رقم 5 مخطط توضيحي لصيغة التمويل عن طريق السلم



المصدر: موقع بنك البركة الجزائري على الخط اطلع عليه يوم 2023/02/18 الساعة 14:08، <https://www.albaraka-bank.dz>

¹ موقع بنك البركة الجزائري على الخط اطلع عليه يوم 2023/02/17 الساعة 22:38، <https://www.albaraka-bank.dz>

3.4. الرقابة الشرعية على عمل بنك البركة الجزائر.

تعد الرقابة بمختلف صورها ومراحلها ضرورية لعمل مختلف البنوك والمصارف بصفة عامة والمصارف الاسلامية منها بدرجة أكبر، لكونها تتعلق بمعاملات مصرفية حساسة من الجانب العقائدي الخاص بالافراد، ولهذا وجب الاهتمام به بشكل كبير.

3.4. 1 تعريف الرقابة الشرعية.

هناك عدة تعاريف لمفهوم الرقابة الشرعية فهي: جهاز الرقابة الشرعية هو هيئة مستقلة تتألف من فقهاء متخصصين في فقه المعاملات، ويسمح بأن يكون أحد أعضائها غير فقيه، شريطة أن يكون متخصصا في مجال المؤسسات المالية الإسلامية ويمتلك فهما عميقا لفقه المعاملات. تكلف الهيئة بتوجيه نشاطات المؤسسة، ومراقبتها، والإشراف عليها لضمان التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وتكون الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة ملزمة للمؤسسة.¹

3.4. 2 أهداف الرقابة الشرعية.

يمكن ان نوجز أهم اهداف الرقابة الشرعية فيما يلي:²

- ✓ تحقيق التزام المصرف والمؤسسة بالأحكام والمبادئ الشرعية.
- ✓ إيجاد الصيغ والعقود والنماذج المعتمدة شرعا، بتطوير تلك المتبعة في مجال المصارف او تقديم البدائل الشرعية لها كلما أمكن ذلك.
- ✓ تهدف إلى إثراء فقه المعاملات المالية من خلال تحسين الصيغ المعروفة وابتكار صيغ ومنتجات جديدة، بالإضافة إلى تطوير البحث في ميدان الاقتصاد الإسلامي والنهج المصرفي الإسلامي.
- ✓ التزام العاملين في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية بالاحكام الشرعية الواجب مراعاتها في النشاط المصرفي الاسلامي.
- ✓ تهدف إلى تهدئة الجمهور، بمن فيهم العاملين مع المصرف وغيرهم، بشأن شرعية الأنشطة التي تقدمها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

3.4. 3 الهيئة والرقابة الشرعية لبنك البركة.

وبنك البركة كغيره من البنوك الاسلامية يخضع هيئة رقابة شرعية تتكون من مجموعة من العلماء المختصين في المجال.

¹ محمود آل محمود، دور هيئات الرقابة الشرعية المركزية في معالجة النقص التشريعي، ورقة مقدمة لملتقى بنك البحرين الاسلامي الثاني حول البنوك الاسلامية بين المعايير الشرعية والقوانين المطبقة، 04/03 افريل 2018، البحرين، ص04.

² عبد الستار ابو غدة، الهيئات الشرعية، تأسيسها، اهدافها، وواقعها، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الاول حول الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية، البحرين، 2001/10/0، ص09

ويكمن دور هذه الهيئة في تصويب والبحث في بعض الهفوات التي تصدر عن البنك وتبينها في تقريرها السنوي والتي يمكن تلخيصها غي ما يلي:¹

حيث قامت بالمراقبة الواجبة لبدء الرأي في التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وكذا المبادئ المعتمدة والاجراءات المطبقة في البنك خلال الفترة الماضية وقامت بتنفيذ المراقبة من اجل الحصول على المعلومات التي اعتبرتها ضرورية لاعطاء الدليل على اعتماد البنك مبادئ الشريعة الإسلامية وعدم مخالفته احكامها. وعليه قررت تجنيب الارباح الناتجة عن 5 عمليات تمويل اختلفت شروط صحتها وطلبت من الادارة تنفيذها وتقييدها في حساب سبل الخيرات قبل اغلاق السنة المالية.

وتنحصر مسؤولية الهيئة في ابداء رأي مستقل بناء على مراقبتها لاعمال البنك وفي اعداد تقريره وتقع على الادارة مسؤولية التأكد من سلامة التطبيق.

وكانت رؤية الهيئة حسب ما طلعت عليه من اجراءات طبقها البنك خلال السنة المنتهية في 2019/12/31 قد تمت وفق الاحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها المقررة، ان الايرادات التي تحققت من مصادر غير مشروعة قد تم تحويلها الى صندوق سبل الخيرات وصرفت في الاغراض الخيرية في مجالات النفع العام، اما توزيع الارباح وتحميل الخسارة على حساب الاستثمار يتفق مع الاساس المعتمد وفقا لاحكام الشريعة الإسلامية.

وفيما يخص تقرير 2020 فقد سجلت الهيئة 118 مخالفة شرعية تتعلق بتمويلات المراجعة والمساومة والاجارة والسلم والاستصناع وقررت جبرها بعد تبين قابليتها للاستدراك والتصحيح، وسجلت تحسنا في الاداء وتراجع ملحوظة في نسبة الاخطاء وذلك بفضل العمل الذي اصبحت تؤديه الادارة والامثال للرقابة الشرعية والجهود التي تبذل في مجال التكوين المستمر للعاملين في البنك، وهذا ما أظهره تقرير 2020 المحرر بتاريخ 18 جمادي الثانية 1442هـ الموافق لـ 01 فيفيري 2021م من قبل الهيئة الشرعية للبنك.²

وقد رأت الهيئة ان الايرادات التي تحققت من مصادر غير مشروعة (فوائد ربوية محصلة، ومبالغ غرامات تاخير) قد تم تحويلها الى صندوق سبل الخيرات وصرفت في الاغراض الخيرية والنفع العام.

وفيما يخص تقرير 2021 فقد راجعت الهيئة الملفات التي سجلت ادارة الامثال والتدقيق الشرعي مخالفات في عملياتها المنجزة وتفحصتها لتثبت من امكانات جبر العملية المختلة منها او تجنيب ارباحها في حال التأكد من بطلان عقودها وانتقاء شروط صحتها وانتفاء شروط صحتها، فقررت جبر العملية المنفذة لعدم تأثير المخالفات المسجلة في صحة المعاملات من الناحية الشرعية باعتبارها جميعا اخطاء إجرائية.

¹ تقارير الهيئة الشرعية لبنك البركة الجزائر سنوات 2019/2020/2021 انظر الملاحق.

² انظر الملحق الثاني تقرير 2020.

5. الخاتمة:

تناولنا من خلال هذه الورقة البحثية مختلف المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، سواء كانت من داخل البنك أو من محيطه الخارجي، وللمواجهة هذه المعوقات وجب السعي دوماً إلى تطوير العمل المصرفي، وهذا بالاستفادة من مخرجات المؤتمرات الندوات التي تعقدها وتنظمها هيئات الرقابة الشرعية، إضافة إلى نشر هذه المخرجات عبر مختلف المواقع الإلكترونية وكذا الورقية، بهدف تعميم الاستفادة منها من طرف عامة الناس، كما وجب القيام بدورات تكوينية للعاملين في القطاع المصرفي عموماً، لتحسين قدراتهم على أداء مهامهم على أحسن وجه.

كذلك تعد البيئة التي تنشط فيها البنوك الإسلامية في كثير من الأحيان بيئة تتميز بالصعوبة والتعقيد الإداري والبيروقراطية، ومن جهة أخرى الثقافة المجتمعية تعد حاجزا في وجه الارتقاء والتطور.

5. 1 النتائج:

ومن اهم النتائج المتوصل اليها هي:

- ✓ ان البنوك والمصارف الاسلامية في المجتمعات العربية والاسلامية لا تختلف احيانا عن المصارف التقليدية وهذا لكونها تخضع للرقابة البنوك المركزية.
- ✓ البنوك الاسلامية تعوقها معوقات كثيرة وخاصة فيما يخص التشريعات والقوانين المنظمة لها.
- ✓ بالرغم من وجود هيئات رقابة شرعية تراقب عمل البنوك الاسلامية الا انها لاتزال تقع في كثير من المخالفات الشرعية في ادائها.
- ✓ يعد بنك البركة الجزائر أحد البنوك التي استطاعت فرض وجودها في الوسط المصرفي الجزائري من خلال خدمة زبائنها بصيغ مختلفة من المعاملات المالية.
- ✓ بالرغم من المدة الطويلة التي ينشط فيها بنك البركة على المستوى الدولي وفي الجزائر تحديدا الا انه لازال يقع في بعض المحضورات اشرعية.

5. 2 التوصيات:

وعلى ضوء نتائج الدراسة المتوصل اليها يمكن اقتراح بعض التوصيات اهمها:

- ✓ وجوب المام اعضاء هيئات الرقابة الشرعية بالتطورات الاقتصادية الجديدة، وكذا طرق المحاسبة والمالية الحديثة وفقه المعاملات المالية.
- ✓ العمل على تنشيط وترويج الدور الذي تلعبه البنوك الاسلامية في الجزائر في الجانب التنموي والاجتماعي.

6. الهوامش والمراجع:

6. 1 القرآن الكريم:

1. سورة الذاريات الآية 56.
2. سورة الإسراء الآية 44.
3. سورة الرعد الآية 15.
4. سورة البقرة الآية 279.

6. 2 الكتب:

1. أحمد النجار، المصارف الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، ع 24، بيروت، لبنان، 1982.
2. أحمد سليمان حسان، المصارف الإسلامية، ط 1، عالم الكتب الحديثة، عمان، 2008.
3. حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، - جامعة صنعاء.
4. فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، تقديم ريمون يوسف فرحات، منشورات الحلبي لبنان، الطبعة الأولى، 2004.
5. مجيد جاسم الشرع، المحاسبة في المنظمات المالية المصارف الإسلامية، إثراء لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2008.
6. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

6. 3 الأطروحات:

1. شوقي بورقة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2011.

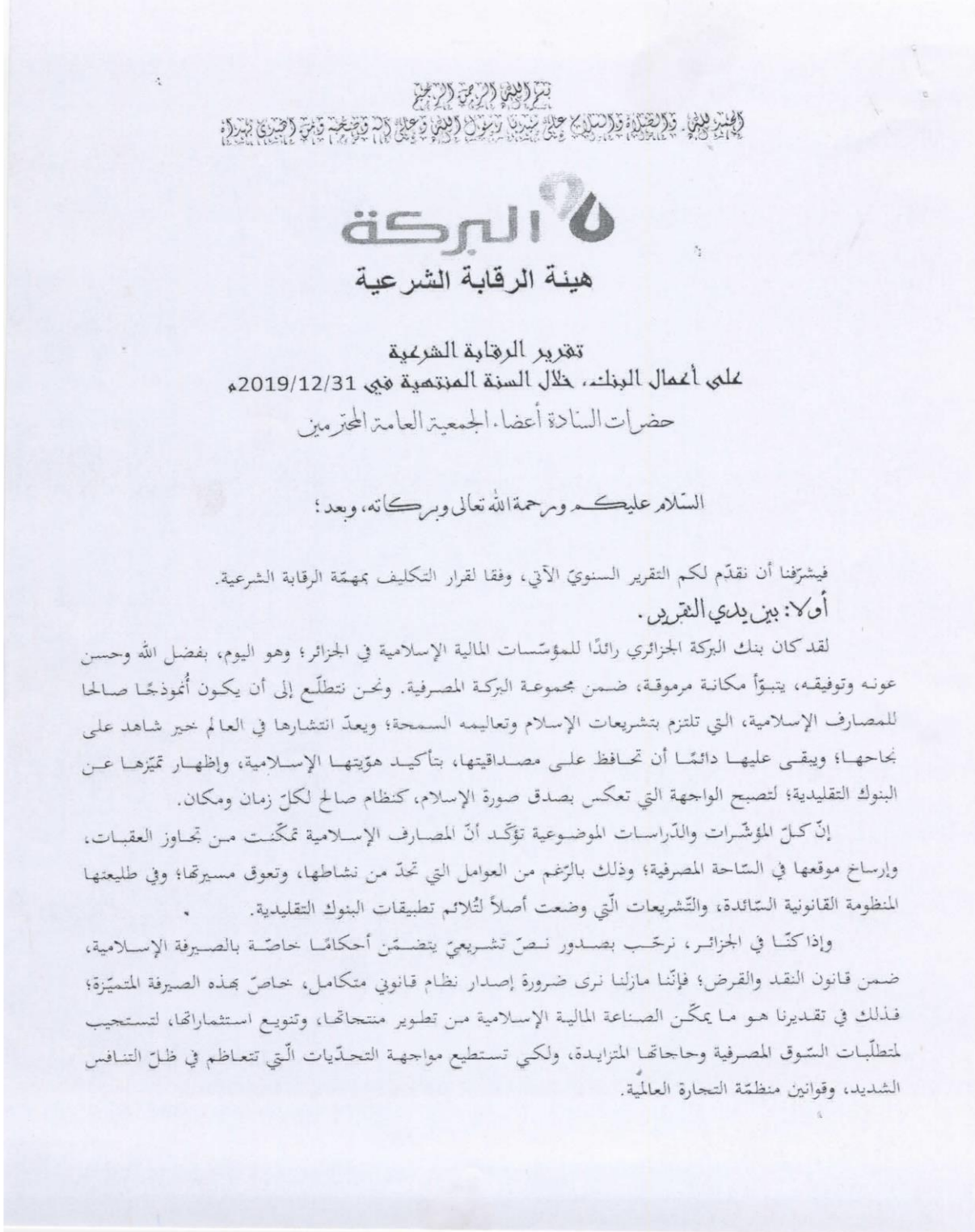
6. 4 المقالات:

1. نبيلة باديس بلال جفري وكريم زرمان، أهمية المصارف الإسلامية في نفاذ الأزمات المالية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 06 العدد 02، جامعة المسيلة، 2021.
2. صلاح علي أبو النصر دور المصارف الشاملة وأثره في تعزيز أداء المصارف في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 21 العدد 03 2020.
3. إسراء مهدي حميد، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد 2، 2010.

4. مصطفى احمد الزرقا، حول جواز إلزام المدين المماطل بتعويض الدائن، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 3، عدد2، رجب 1417هـ.
6. 5 المداخلات:
 1. محمد البلتاجي، تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، مصر، 28/27 أبريل 2010.
 2. عبد الستار أبو غدة، المصرفية الإسلامية خصائصها وآلياتها، وتطويرها، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، سوريا، 13-14/03/2006.
 3. جواد حديد الواقع المصرفي العربي ومدى انسجامه مع فكره مفهوم المصارف الشاملة مع اشارته خاصة الى تجربته الاردنيه ندوة اتحاد المصارف العربية 20-30 جوان 1994.
 4. محمود آل محمود، دور هيئات الرقابة الشرعية المركزية في معالجة النقص التشريعي، ورقة مقدمة لملتقى بنك البحرين الاسلامي الثاني حول البنوك الاسلامية بين المعايير الشرعية والقوانين المطبقة، البحرين، 04/03 افريل 2018.
 5. عبد الستار ابو غدة، الهيئات الشرعية، تأسيسها، اهدافها، وواقعها، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الاول حول الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية، البحرين، 2001/10/0.
6. 6 مواقع الانترنت:
 1. <http://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=category&id=16> 18.05 : 10/01/2023
 2. موقع بنك البركة الجزائر على الخط اطلع عليه يوم 2023/02/17 الساعة 14:22، [/https://www.albaraka-bank.dz](https://www.albaraka-bank.dz)
 3. موقع بنك البركة الجزائر على الخط اطلع عليه يوم 2023/02/17 الساعة 19:12، [/https://www.albaraka-bank.dz](https://www.albaraka-bank.dz)
 4. موقع بنك البركة الجزائر على الخط اطلع عليه يوم 2023/02/15 الساعة 11:35، [/https://www.albaraka-bank.dz](https://www.albaraka-bank.dz)
 5. موقع بنك البركة الجزائر على الخط اطلع عليه يوم 2023/02/17 الساعة 14:47، [/https://www.albaraka-bank.dz](https://www.albaraka-bank.dz)
 6. موقع بنك البركة الجزائر على الخط اطلع عليه يوم 2023/02/17 الساعة 22:38، [/https://www.albaraka-bank.dz](https://www.albaraka-bank.dz)

7. هيئات الرقابة الشرعية، موقع بنك البركة الجزائر على الخط اطلع عليه يوم 2023/02/18 الساعة 17:08 / <https://www.albaraka-bank.dz>
8. هيئات الرقابة الشرعية، موقع بنك البركة الجزائر على الخط اطلع عليه يوم 2023/02/18 الساعة 22:56 <https://www.albaraka-bank.dz>
9. تقارير الهيئة الشرعية لبنك البركة الجزائر سنوات 2021/2020/2019 انظر الملاحق
10. موقع بنك البركة الجزائر على الخط اطلع عليه يوم 2023/02/18 الساعة 14:08، <https://www.albaraka-bank.dz>

الملحق رقم 1: تقارير الهيئة الشرعية لبنك البركة الجزائر سنوات 2019/2020/2021



ثانياً. الرقابة الشرعية على أعمال البنك.

01- لقد قمنا بالمراقبة الواجبة، لإبداء الرأي في التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها السمحة.

02- راقبنا المبادئ المعتمدة والإجراءات المطبقة في البنك، خلال الفترة المنصرمة. وقمنا بتنفيذ المراقبة، من أجل الحصول على المعلومات التي اعتبرناها ضرورية، لإعطاء الدليل على اعتماد البنك مبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم مخالفتها أحكامها.

03- قررنا تجنب الأرباح الناتجة عن خمس عمليات تمويل، اختلّت شروط صحتها؛ وطلبنا من الإدارة تقييدها في حساب سبل الخيرات، قبل إغلاق السنة المالية.

04- لاحظنا، بارتياح وتقدير، استجابة الإدارة لتوصيات الهيئة، والتمتع بالامتثال بالمعايير المقررة لصرف المساعدات من صندوق سبل الخيرات. ولم نسجل هذا العام سوى حالتين، قررنا إعادة مبلغهما إلى هذا الصندوق.

05- إن مسؤوليتنا تنحصر في إبداء رأي مستقل، بناء على مراقبتنا لأعمال البنك، وفي إعداد تقرير لجمعية الموقرة. وتقع على الإدارة مسؤولية التأكد من سلامة التطبيق.

وفي رأينا:

01- أن ما أطلعنا عليه من إجراءات طبقها البنك، خلال السنة المنتهية في 2019/12/31م، قد تمت، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها المقررة.

02- أن الإيرادات التي تحققت من مصادر غير مشروعة قد تم تحويلها إلى صندوق سبل الخيرات؛ وصرفت في الأغراض الخيرية ومجالات النفع العام.

03- أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حساب الاستثمار، يتفق مع الأساس المعتمد، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

هذا؛ وقد لاحظنا، بارتياح وتقدير، استجابة الإدارة لتوصيات الهيئة، وتنفيذها قراراتها، والتمتع بالامتثال بالمعايير المقررة لمختلف الصيغ التمويلية. ونحن نتطلع إلى مزيد من العمل لتحمل المسؤوليات الواقعة على البنك، في تعاقداته المختلفة؛ مما يعزز مصداقيته، ويثبت على أطرافه المتعاملين معه، ويحفزهم لتنفيذ التزاماتهم، باقتناع وارتياح.

والله ولي الإعانة والتوفيق.

أعضاء الهيئة السادة: أحمد محيي الدين

كمال بوزيدي

عبد الباقي مفتاح

عبد الباقي مفتاح
نائب رئيس الهيئة
رشيد هلال



رئيس الهيئة
محمد المأمون القاسمي الحسني

حرر في 08 جمادى الثانية 1441هـ الموافق 02 فبراير 2020م

بنك البركة الإسلامي للخدمات المالية
البنك الإسلامي للخدمات المالية
البنك الإسلامي للخدمات المالية
البنك الإسلامي للخدمات المالية
البنك الإسلامي للخدمات المالية
البنك الإسلامي للخدمات المالية
البنك الإسلامي للخدمات المالية
البنك الإسلامي للخدمات المالية
البنك الإسلامي للخدمات المالية
البنك الإسلامي للخدمات المالية

البركة

هيئة الرقابة الشرعية

تقرير الرقابة الشرعية

على أعمال البنك، خلال السنة المنتهية في 2020/12/31م

حضرات السادة أعضاء الجمعية العامة المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد؛

فيشرفنا أن نقدم لكم التقرير السنوي الآتي، وفقا لقرار التكليف بمهمة الرقابة الشرعية.

أولا: بين يدي التقرير.

لقد أثبتت المصارف الإسلامية أهميتها وقدرتها على المنافسة، كمؤسسات مالية استثمارية، تشترك مع البنوك التقليدية في كثير من المنتجات والعمليات المصرفية؛ وتتميز بالتعامل، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛ وتخضع للرقابة الشرعية، فضلا عن الرقابة المصرفية.

والهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية يقوم عملها على أساس الأمانة في التزام الأحكام الشرعية؛ مستشعرة مسؤوليتها أمام الله تعالى في الرقابة، لترشيد مسيرة المؤسسة المالية، وتصحيح أخطائها، وتقويم ما اختل من عملياتها، حتى تتجنب المخالفات الشرعية في جميع أعمالها.

وفي تقديرنا، فإن هذه الهيئات تقوم بوظيفتي: الفتوى والمراجعة. والوظيفتان متكاملتان، من منظور الأهداف والغايات، والمهام والصلاحيات؛ ولا تتحقق أهدافها إلا بالقيام بوظيفتي الإفتاء والمراقبة معًا.

ومن هذا المنطلق؛ فإننا، في الجزائر، نرى من المجدي أن تستمر الهيئات الشرعية في أداء وظيفتي الفتوى والمراقبة معًا، كما جرى به العمل منذ إنشائها لدى مختلف المصارف الإسلامية؛ وذلك أخذًا بالاعتبار المرجعيات الشرعية والقوانين الوضعية، التي تختلف من بلد إلى آخر؛ والتزامًا بالمسؤولية الشرعية، وتعزيزًا للثقة وتوثيقًا للمصادقية.

ثانيا. الرقابة الشرعية على أعمال البنك.

- 01- لقد قمنا بالمراقبة الواجبة، لإبداء الرأي في التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها السمحة.
- 02- راقبنا المبادئ المعتمدة والإجراءات المطبقة في البنك، خلال الفترة المنصرمة. وقمنا بتنفيذ المراقبة، من أجل الحصول على المعلومات التي اعتبرناها ضرورية، لإعطاء الدليل على اعتماد البنك مبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم مخالفته أحكامها.
- 03- سجلنا ثمانية عشرة ومائة (118) مخالفة شرعية، تتعلق بتمويلات المراجعة، والمساومة، والإجارة، والسلم، والاستصناع؛ وقدرنا جبرها، بعد تبين قابليتها للاستدراك والتصحيح.
- 04- سجلنا بتقدير تحسنا في الأداء، وتراجعا ملحوظا في نسبة الأخطاء؛ وذلك بفضل العمل الذي أصبحت تؤديه إدارة الامتثال والرقابة الشرعية، والجهود التي بُذلت في مجال التكوين المستمر للعاملين في البنك.
- 05- لاحظنا، بارتياح وتقدير، استجابة الإدارة لتوصيات الهيئة، والتزامها بالمعايير المقررة لصرف المساعدات من صندوق سبل الخيرات.
- 06- إن مسؤوليتنا تنحصر في إبداء رأي مستقل، بناء على مراقبتنا لأعمال البنك، وفي إعداد تقرير لجمعيتكم الموقرة. وتقع على الإدارة مسؤولية التأكد من سلامة التطبيق.

وفي رأينا:

- 01- أن ما أطلعنا عليه من إجراءات طبقها البنك، خلال السنة المنتهية في 2020/12/31م، قد تمت، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها المقررة.
- 02- أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حساب الاستثمار، يتفق مع الأساس المعتمد، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- 03- أن الإيرادات التي تحققت من مصادر غير مشروعة (فوائد ربوية محصلة، ومبالغ غرامات تأخير) قد تم تحويلها إلى صندوق سبل الخيرات؛ وصرفت في الأغراض الخيرية ومجالات النفع العام. هذا؛ وإذا نسجل تقديرنا لجهود الإدارة؛ نوصي ببذل المزيد من أجل تطوير الصيغ التمويلية، في المجالات الاستثمارية، وصولا إلى تحقيق كافة البدائل الإسلامية.

والله ولي الإعانة والتوفيق.

عبد الباقي مفتاح
عبد الباقي مفتاح

رئيس الهيئة
محمد المأمون القاسمي الحسني

كمال بوزيدي



توقيعات أعضاء الهيئة السادة: رشيد هلاي

نائب الرئيس

حرر في 18 جمادى الثانية 1442هـ
الموافق 01 فبراير 2021م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي جعلنا من المسلمين أمة يرحمهم الله ويحبهم
ويعفو عنهم



هيئة الرقابة الشرعية

تقرير الرقابة الشرعية

على أعمال البنك، خلال السنة المنتهية في 2021/12/31م

حضرات السادة أعضاء الجمعية العامة المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد؛

فيشرفنا أن نقدم لكم التقرير السنوي الآتي، وفقا لقرار التكليف بمهمة الرقابة الشرعية.
أولا. بين يدي التقرير:

لقد أثبتت المصارف الإسلامية أهميتها وقدرتها على المنافسة، كمؤسسات مالية استثمارية، تشترك مع البنوك التقليدية في كثير من المنتجات والخدمات المصرفية؛ وتتميز بالتعامل، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛ وتخضع للرقابة الشرعية، فضلا عن الرقابة المصرفية.

ومع تقديرنا للجهود التي ما فتئت تبذلها هذه المؤسسات المالية، من أجل تطوير خدماتها، فإننا اليوم، نتطلع إلى بذل مزيد من الجهود، لرفع التحديات، التي تفرضها المرحلة القادمة؛ والحرص على المنافسة الإيجابية الشريفة؛ ومن مقتضياتها السعي الحثيث للتطوير والابتكار، واختصار الوقت في مختلف التعاملات؛ فضلا عن تحسين الأداء، وتنويع الاستثمارات.

إنّ ما نتطلع إلى بلوغه، أن تتجه عناية المصارف الإسلامية إلى صيغ التمويل المنتجة؛ وتجتهد، ما وسعها ذلك، لكي تخرج من المجالات التمويلية الضيقة، التي لا تناسب، في تقديرنا، رسالتها، ولا تنسجم مع منهجها وطبيعتها التنموية، ولا مع خصوصيتها الحضارية.

ونحن، إذ نحمد الله تعالى على ما يسّره لهذه المؤسسات، نتمنى أن تسير بخطوات ثابتة، مستقيمة على مبادئ رسالتها؛ وأن توجه أكبر عنايتها إلى المآلات والمقاصد الشرعية للصيرفة الإسلامية؛ وأن تجعل في مقدّمة اهتماماتها تطوير الصيغ التمويلية، والتركيز على الصيغ المنتجة، وصولا إلى تعميم البدائل الإسلامية.

ثانيا. الرقابة الشرعية على أعمال البنك.

- 01- لقد قمنا بالمراقبة الواجبة، لإبداء الرأي في التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها السمحة.
- 02- راقبنا المبادئ المعتمدة والإجراءات المطبقة في البنك، خلال الفترة المنصرمة. وقمنا بتنفيذ المراقبة، من أجل الحصول على المعلومات التي اعتبرناها ضرورية، لإعطاء الدليل على اعتماد البنك مبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم مخالفته أحكامها.
- 03- راجعنا الملفات التي سجلت إدارة الامتثال والتدقيق الشرعي مخالفات في عملياتها المنجزة؛ وتفحصناها، للتحقق من إمكانات جبر العمليات المختلة منها، أو تجنب أرباحها، في حال التأكد من بطلان عقودها، وانتفاء شروط صحتها.
- 04- قررنا جبر العمليات المنفذة لعدم تأثير المخالفات المسجلة في صحة المعاملات، من الناحية الشرعية، باعتبارها جميعا أخطاء إجرائية.
- 05- إن مسؤوليتنا تنحصر في إبداء رأي مستقل، بناء على مراقبتنا لأعمال البنك، وفي إعداد تقرير لجمعيةكم الموقرة. وتقع على الإدارة مسؤولية التأكد من سلامة التطبيق.

وفي رأينا:

- 01- أن ما أطلعنا عليه من إجراءات طبقها البنك، خلال السنة المنتهية في 2021/12/31م، قد تمت، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها المقررة.
 - 02- أن الإيرادات التي تحققت من مصادر غير مشروعة قد تم تحويلها إلى صندوق سبل الخيرات؛ وصرفت في الأغراض الخيرية ومجالات النفع العام.
 - 03- أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حساب الاستثمار، يتفق مع الأساس المعتمد، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- هذا؛ وإذ نسجل تقديرنا لجهود الإدارة؛ نوصي بمزيد من العناية للتدقيق الشرعي والمراقبة الداخلية، بما يسمح بمتابعة يومية لمختلف العمليات، من أجل التأكد من سلامة التوجه وصحة التطبيق؛ ولكي تكون جميع العقود التي يبرمها البنك، والعمليات التي ينجزها، مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

والله ولي الإعانة والتوفيق.

أعضاء الهيئة السادة: رشيد هلاي
كمال بوزيدي
عبد الباقي مفتاح
العياشي فداد

محمد المأمون القاسمي الحسني
رئيس الهيئة

بنك البركة الجزائرية
البركة
el Baraka
هيئة الرقابة الشرعية

حرر في 02 رجب 1443هـ
الموافق 03 فبراير 2022م

المصدر : تقارير الرقابة الشرعية ، موقع بنك البركة الجزائر على الخط اطلع عليه يوم 2023/02/18 الساعة 19:16 ،

[/https://www.albaraka-bank.dz](https://www.albaraka-bank.dz)